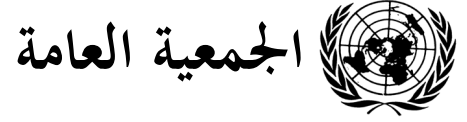


Distr.: General
2 April 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والعشرون

البندان ٢ و ٨ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام **

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٢٠، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بشأن تنفيذ هذا القرار. ويشمل التقرير الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣ ويتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعاون بين تلك المؤسسات والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، والدعم المقدم من المفوضية السامية إلى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشبكات الإقليمية ذات الصلة. وينبغي أن يُقرأ التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن أنشطة لجنة التنسيق الدولية فيما يتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً لمبادئ باريس (A/HRC/23/28).

* ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو، سواء فيما يتعلق بالإقليم أو بالمؤسسات أو بالسكان، في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤ (١٩٩٩)، دون المساس بوضع كوسوفو.

** تُعمَّم مرفقات هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قُدِّمت بها فقط.

ويرز التقرير على وجه التحديد الإنجازات والتحديات والأولويات الوطنية الرئيسية فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها. ويشير أيضاً إلى أنشطتها المتعلقة بالمسائل المواضيعية، من قبيل قطاع الأعمال وحقوق الإنسان، والتميز، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١	أولاً - مقدمة.....
٥	٧٥-٤	ثانياً - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٥	٦٣-٤	ألف - الخدمات الاستشارية.....
١٤	٦٩-٦٤	باء - الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المبادرات الإقليمية وشبه الإقليمية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان .
١٥	٧٥-٧٠	جيم - مساهمة المفوضية السامية في المبادرات الدولية التي تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.....
		ثالثاً - التعاون بين آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
١٧	١٠٠-٧٦	ألف - مجلس حقوق الإنسان.....
١٧	٨٧-٧٦	باء - هيئات المعاهدات.....
١٩	٩٧-٨٨	جيم - لجنة وضع المرأة.....
٢٠	٩٨	دال - اجتماعات أخرى.....
٢١	١٠٠-٩٩	رابعاً - تعاون وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودعمها لها.....
٢١	١١٣-١٠١	ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....
٢٣	١١١-١١٠	باء - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).....
٢٣	١١٢	جيم - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.....
٢٣	١١٣	دال - المنظمة الدولية للفرانكفونية.....
٢٤	١٢٥-١١٤	خامساً - التوصيات.....
٢٤	١٢٠-١١٤	ألف - الدول.....
٢٤	١٢٥-١٢١	باء - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.....

Annexes

	Page
I. Submissions of national human rights institutions to the Human Rights Council.....	26
II. Second cycle of the universal periodic review (2012-2016).....	30
III. Engagement of national human rights institutions in the work of the treaty bodies (April 2012 – March 2013)	32

أولاً - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٢٠ الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بشأن تنفيذ القرار إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والعشرين. ويعرض التقرير بإيجاز التقدم الذي أحرز منذ التقرير السابق للأمين العام حول هذا الموضوع (A/HRC/20/9). وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام إلى المجلس بشأن أنشطة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

٢ - وسلّم مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٤/٢٠ بالدور المهم الذي تؤديه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المساعدة في إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. ورحّب المجلس أيضاً بما تؤديه لجنة التنسيق الدولية، التي تتعاون على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من دور مهم في تقييم مدى امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس وفي مساعدة الحكومات وتلك المؤسسات في تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبناء قدراتها. وسلّم المجلس في قراره ١٤/٢٠ بما تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من دور مهم داخل المجلس، بما في ذلك على صعيد الاستعراض الدوري الشامل وآليات الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، وكذا بمساهمة المؤسسات الوطنية الممتثلة لمبادئ باريس في عمل لجنة وضع المرأة ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

٣ - ومنذ عام ٢٠٠٨، استضافت المفوضية برنامجاً للزمالات لفائدة موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة من الفئة ألف. ويهدف البرنامج إلى تزويد الزملاء بمعلومات عن تجربة العمل مع منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وتمكينهم من الاستئناس بعمل المفوضية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتستفيد المفوضية أيضاً من الخبرات القيّمة التي يتيحها زملاء من مناطق مختلفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك في هذا البرنامج زملاء من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا والفلبين وقطر والمغرب وموريتانيا والهند.

ثانياً - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - الخدمات الاستشارية

٤ - يقود قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان الرامية إلى إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وواصل القسم، إلى جانب البعثات الميدانية للمفوضية وبتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مساعدة الحكومات في إنشاء مؤسسات حقوق الإنسان و/أو المشاركة في بناء قدراتها. وفي هذا الصدد، تعمل المفوضية على نحو وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الوطنية المعنية.

٥ - وتقدم المفوضية المساعدة التقنية والقانونية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات الوطنية المعنية، وبخاصة فيما يتعلق بالأطر الدستورية أو التشريعية المتصلة بإنشاء المؤسسات وطبيعتها ووظائفها وصلاحياتها ومسؤولياتها. وتضطلع كذلك بتحليل مقارنة ومشاريع للتعاون التقني وتقييمات للاحتياجات وبعثات تقييمية بغية إنشاء المؤسسات وتعزيز امتثالها لمبادئ باريس.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية المشورة و/أو المساعدة فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من إثيوبيا والأرض الفلسطينية المحتلة وأفغانستان وإكوادور وأوغندا وآيرلندا والبحرين وبنما وبنن وبوروندي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وتشاد وتوغو وتونس وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وجيبوتي والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا والسلفادور وسلوفاكيا وسيراليون وشيلي وصربيا وصومالييلاند وطاجيكستان وعمان وغواتيمالا وغينيا الاستوائية وقطر وقيرغيزستان وكازاخستان والكاميرون وكرواتيا وكوت ديفوار وكولومبيا والكونغو وكينيا وليبيريا ومدغشقر وملاوي وملديف ومصر ومنغوليا والنرويج ونيكاراغوا وهايتي وهولندا.

٧ - وقدمت المفوضية المساعدة أيضاً إلى الأنشطة الرامية إلى إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الإمارات العربية المتحدة، وأورغواي، وتركيا، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسيشيل، والصومال، والعراق، والكويت، وليبيا، ولبنان، وموزامبيق، وميانمار، والنيجر، واليمن.

١ - أفريقيا

٨- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها وغربها، وكذلك المكتبان القطريان للمفوضية السامية في أوغندا وتوغو، ومستشارو الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في رواندا وغينيا وكينيا ومدغشقر ومنطقة البحيرات الكبرى والنيجر، ومكونات حقوق الإنسان لبعثات الأمم المتحدة في بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسيراليون والصومال وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا، تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا، وذلك بشراكة مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية.

٩- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، نظّم مكتب المفوضية الإقليمي لوسط أفريقيا حلقة عمل لموظفي اللجنة الوطنية الغابونية لحقوق الإنسان بشأن النظامين الأفريقي والدولي لحقوق الإنسان ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

١٠- كما نظّم المكتب الإقليمي، بشراكة مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون، دورة تدريبية بشأن احترام مبادئ حقوق الإنسان أثناء الاعتقال والاحتجاز لفائدة ٢٥ شرطياً وموظفاً قضائياً، ودورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة القضاة والمحامين في عشر مناطق البلد.

١١- وقدمت المفوضية، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الدعم والمشورة القانونية فيما يتعلق بصياغة قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. كما نظّمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دورات تدريبية بشأن مبادئ باريس لفائدة الجهات الوطنية المعنية. ونتيجة لذلك، سنّ تشريع بشأن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٢- واعتمد البرلمان في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ القانون الأساسي المنشئ للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واعتمد هذا القانون نتيجة لسنوات من الدعوة من جانب المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وشركائه. كما زوّدت المفوضية السلطات برأي قانوني حول مشروع القانون، وهو ما أفضى إلى إدخال تعديلات مهمة عليه وإدراجها في صيغة القانون النهائية.

١٣- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقديم الدعم التقني والمالي إلى اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق برصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والتحقيق فيها. وبدعم من المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أُجري تحليل لنقائص اللجنة بهدف تحديد الاحتياجات ومجالات التحسين.

١٤- وواصل مكتب المفوضية الإقليمية للجنوب الأفريقي العمل على نحو وثيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة الجنوب الأفريقي من خلال تمويل مشاريع بناء القدرات ومساعدتها تقنياً، بما في ذلك قيامه، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمة الدولية للفرانكفونية، بتدريب مفوضي حقوق الإنسان المعيّنين حديثاً في جزر القمر وملاوي وموزمبيق.

١٥- وأسدت المفوضية المشورة إلى حكومة زمبابوي بشأن تقيّد مشروع القانون المنشئ للجنة حقوق الإنسان بمبادئ باريس. واعتمد القانون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وستواصل المفوضية المساعدة في ضمان تقيّد القانون المنشئ للجنة بمبادئ باريس.

١٦- وساعدت المفوضية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب السودان في إعداد خطة استراتيجية وخطة عمل على مدى ثلاث سنوات.

١٧- وأجرى كلٌّ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية والشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقييماً لنقائص المؤسسة الزامية لحقوق الإنسان، وكذلك دورة تدريبية للمفوضين والموظفين بشأن مبادئ باريس وعملية اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودور هذه المؤسسات في النظام الدولي لحقوق الإنسان. واجتمعت المفوضية أيضاً مع رئيس اللجنة الزامية لمراجعة الدستور وأسدت إليه المشورة بشأن إدراج أحكام متعلقة بالمؤسسة في الدستور الجديد.

١٨- وأسدى كلٌّ من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون والمفوضية المشورة إلى فريق وطني معني بتعيين وإعادة تعيين مفوضي حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأحكام ذات الصلة في مبادئ باريس. وقدمت المفوضية أيضاً التمويل والدعم التقني إلى لجنة حقوق الإنسان لكي تطوّر خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. ونشر مكتب الأمم المتحدة المتكامل موظفاً في اللجنة لمدة ستة أشهر بهدف دعم وضع المبادئ والإجراءات الداخلية الخاصة بمديرية الرصد والبحوث. ونتيجة لذلك، اضطلعت المديرية بأنشطة عديدة شملت جلستي استماع عموميتين إلى انتهاكات حقوق الإنسان. وبفضل هذا التعاون الوثيق، حصلت اللجنة في أيار/مايو ٢٠١٢ على اعتماد من الفئة ألف لدى لجنة التنسيق الدولية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نُظمت دورة تدريبية لفائدة المفوضين المعيّنين حديثاً.

١٩- ودعمت المفوضية أيضاً الأنشطة التي أنجزتها سيراليون في عام ٢٠١٢ فيما يتعلق بمتابعة الاستعراض الدوري الشامل الذي تضطلع به لجنة حقوق الإنسان. وأذاعت اللجنة عبر الأثير معلومات عن الاستعراض وعقدت مشاورات محلية مع الجهات المعنية قبل اعتماد التقرير، وشاركت في دورة مجلس حقوق الإنسان.

- ٢٠- وزوّدت المفوضية المفوضين المعيّنين حديثاً في اللجنة السودانية لحقوق الإنسان بمواد مواضيعية لتفعيل عمل اللجنة.
- ٢١- وقُدّمت المفوضية أيضاً المشورة والمساعدة التقنيتين إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في "صوماليلاند"، بما في ذلك إجراء عمليات مشتركة لرصد قضايا حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومناصرتها وإجراء بحوث بشأنها. ونتيجة لذلك، نجحت اللجنة في معالجة عدد من الحالات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي واللاجئين.
- ٢٢- وعقب سنّ القانون المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، واصلت المفوضية الدعوة بمعية حكومة بونتلاندا إلى تعيين مدافع عن حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.
- ٢٣- وبفضل دعوة المفوضية ومشورتها القانونية، اعتمدت الجمعية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ القانون المنشئ للجنة حقوق الإنسان في بنن.
- ٢٤- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدّم كلٌّ من المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في جمهورية أفريقيا الوسطى المساعدة التقنية إلى الحكومة لضمان الامتثال لمبادئ باريس عند إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، عرضت الحكومة على البرلمان مشروع القانون الذي يتضمن المشورة المقدمة من المفوضية والذي لم يعتمد البرلمان بعد.
- ٢٥- وقُدّمت المفوضية والمنظمة الدولية للفرانكفونية، في إطار بعثة مشتركة، المشورة التقنية والقانونية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما أفضى إلى قيام البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ باعتماد قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.
- ٢٦- وأسدى مستشار المفوضية المعني بحقوق الإنسان في مدغشقر المشورة القانونية بشأن مشروع القانون المنشئ لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وتناقش الحكومة حالياً هذا المشروع.
- ٢٧- واستجابت المفوضية إلى طلب حكومة تشاد وأسدت إليها مشورة قانونية بشأن مشروع القانون المعدّل لقانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بهدف ضمان تقييده بمبادئ باريس.
- ٢٨- وأسدت المفوضية مشورة قانونية إلى غينيا الاستوائية بشأن مشروع قانون يعدّل القانون المنشئ للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بهدف تدعيم فعاليتها والتعريف بها.
- ٢٩- وعقب تقديم اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد توصية بتخفيض تصنيف المؤسسة الرواندية الوطنية لحقوق الإنسان إلى الفئة باء، أسدت المفوضية مشورة قانونية بشأن مشروع قانون يعدّل القانون المنشئ لهذه المؤسسة.
- ٣٠- وأسدت المفوضية مشورة قانونية إلى توغو بشأن مشروع قانون يعدّل القانون المنشئ للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ولايتها كآلية وقائية وطنية في إطار البروتوكول

الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وشاركت المفوضية أيضاً في تدريب المفوضين المعيّنين حديثاً ومعاونيهم.

٣١- وساهمت المفوضية، إلى جانب المنظمة الدولية للفرانكفونية والرابطة الفرنكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، في تنظيم دورة تدريبية بشأن مبادئ باريس وإجراءات الاعتماد لفائدة أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بوروندي، وشاركت في هذه الدورة. ونتيجة لذلك، قدّمت المؤسسة طلب اعتماد إلى لجنة التنسيق الدولية التي منحتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ اعتماداً من الفئة ألف.

٣٢- وأيدت المفوضية إجراء مشاورات وطنية في إطار العملية الرامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في النيجر، وأسدت مشورة بشأن مشروع القانون لضمان تقيده بمبادئ باريس. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، سنّ القانون الذي يتضمن توصيات المفوضية.

٢- الأمريكتان ومنطقة الكاريبي

٣٣- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أمريكا الجنوبية والوسطى ومكاتبها القطرية في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك، وكذلك مستشارو الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في إكوادور وباراغواي وهندوراس، ومكوّن حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو تعزيزها في الأمريكتين، وذلك بشراكة مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية.

٣٤- وقدّم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الوسطى الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في السلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا لإنجاز ونشر بروتوكولين ووحدين تدريبيين بشأن التمييز العنصري. ونظّمت المفوضية أيضاً دورة تدريبية بشأن تحديد حالات التمييز والتصدي لها لفائدة ٤٠ موظفاً في مجال حقوق الإنسان. كما ساعدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بنما في إنشاء آلية داخلية لرصد حالة حقوق الإنسان للسكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية.

٣٥- ودعمت المفوضية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي، بما في ذلك وضع قواعدها الإجرائية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نُظّمت حلقة عمل بشأن مبادئ باريس.

٣٦- وفي كولومبيا، قدّمت المفوضية الدعم إلى أمانة المظالم لرصد وضع حقوق الإنسان في البلد، وبخاصة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وأنشأت أمانة المظالم لجاناً مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في المناطق الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان لحث الحكومة على تقديم استجابة فعالة.

٣٧- وقّدت المفوضية الدعم إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في غواتيمالا من أجل وضع خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ وأجرت تقييماً لمكاتبها الإقليمية وقدمت توصيات بشأن بناء القدرات وباشرت العمل مع المؤسسة بشأن منهجية الإبلاغ عن الاضطرابات الاجتماعية. وأنجزت أنشطة مشتركة أخرى شملت تنظيم حملة إعلامية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتدريب على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعقد مناقشات مع ممثلين لنظام السجون بهدف تعزيز حقوق المحرومين من حريتهم، وتنظيم أنشطة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وتثقيف صديق المحكمة ومساعدته تقنياً في مجال حقوق الإنسان.

٣٨- وفي عام ٢٠١٢، دعمت المفوضية، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفي إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المسمى "نافذة السلام"، تعزيز وحدة تسوية النزاعات في أمانة المظالم الوطنية لبوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، بما في ذلك إنشاء نظام لرصد النزاعات في البلد وإسداء المشورة التقنية بشأن حالات انتهاك حقوق الإنسان وصياغة خطة عمل وطنية بشأن العنصرية والتمييز العنصري.

٣٩- وقّدم مستشار المفوضية المعني بحقوق الإنسان في إكوادور الدعم لإنشاء منصة افتراضية على الموقع الإلكتروني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف استضافة الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان وتقديم التدريب الأولي والإلزامي بشأن حقوق الإنسان إلى جميع موظفي المؤسسة. وأنشئت وحدة تدريبية بشأن الحقوق الجماعية للسكان الأصليين والأفرو - إكوادوريين وأفراد شعب مانتيويو.

٤٠- ومنذ تموز/يوليه ٢٠١١، قدّمت المفوضية والمنظمة الدولية للفرانكفونية الدعم إلى مكتب حماية المواطنين في هاييتي. وأدت المشورة التي أسداها أحد المستشارين، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، إلى اعتماد البرلمان في آب/أغسطس ٢٠١٢ القانون المنقّح لوضع المكتب. وقّدم المكتب طلب اعتماد إلى لجنة التنسيق الدولية، وسيستعرض هذا الطلب في أيار/مايو ٢٠١٣. وشاركت بعثة تحقيق الاستقرار في هاييتي في تعزيز بنية المكتب التحتية من خلال تقديم الخبرات في مجال الإدارة وبناء المؤسسات والتوظيف والتخطيط والرصد. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الفروع الإقليمية لمكتب حماية المواطنين من خمسة إلى تسعة فروع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع كل من المكتب والبعثة بمبادرات مناصرة مشتركة بغية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها العاملون المعنيون بإنفاذ القانون في مرافق الاحتجاز.

٣- آسيا والمحيط الهادئ

٤١- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك مكتب المفوضية في كمبوديا ومستشارو أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال حقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة وسري لانكا وملديف، ومكوّنات حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، تقديم المشورة والمساعدة لإنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بشراكة مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية.

٤٢- وفي عام ٢٠١٢، عيّنت المفوضية مستشاراً معنياً بحقوق الإنسان لدعم عمل فريق الأمم المتحدة القطري في ملديف في مجال تعزيز قدرات لجنة حقوق الإنسان. وقدمت الدعم التقني إلى اللجنة من أجل وضع منهجية لرصد المظاهرات ووضع خطة لإجراء التحقيقات.

٤٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت المفوضية، بالتعاون مع منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، جهود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار الرامية إلى اعتماد قانون تمكيني من خلال عقد مشاورات مع اللجنة وحكومة ميانمار.

٤٤- ويسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ عمليات تقييم قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أستراليا وسري لانكا والفلبين ونيوزيلندا. واستُخدمت هذه التقييمات لاقتراح استراتيجيات ترمي إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لمؤسسات حقوق الإنسان وإضفاء المزيد من النجاعة والفعالية على عملياتها الداخلية.

٤٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نظم مكتب المفوضية الإقليمي لجنوب شرق آسيا حواراً شبه إقليمي حول المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ضمّ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا وفي تيمور - ليشتي، وشاركت فيه مؤسسات وطنية مختصة المعنية بالمرأة، كما شارك فيه ممثلون حكوميون واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان لرابطة دول جنوب شرق آسيا واللجنة المعنية بالمرأة والطفل التابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا.

٤- أوروبا وآسيا الوسطى

٤٦- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية للمفوضية في أوروبا وآسيا الوسطى، وكذلك مكتب المفوضية في كوسوفو، ومستشارو حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، وألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وطاجيكستان، ومستشار حقوق الإنسان التابع لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في تركمانستان، تقديم المشورة والمساعدة على إنشاء وتعزيز

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا وآسيا الوسطى، وذلك بشراكة مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية.

٤٧- وأسدت المفوضية المشورة القانونية إلى المؤسسة الوطنية السابقة لحقوق الإنسان وحكومة هولندا. ونتيجة لذلك، سنّ قانون لإنشاء مؤسسة وطنية جديدة ذات ولاية أوسع.

٤٨- واستجابت المفوضية إلى طلب وزارة العدل والمساواة والدفاع في آيرلندا وأسدت المشورة القانونية بشأن مشاكل التقيد بمبادئ باريس المترتبة على دمج لجنة حقوق الإنسان الآيرلندية مع الهيئة الآيرلندية المعنية بالمساواة.

٤٩- وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أجرت المفوضية حلقة عمل لأمناء المظالم على المستوى الاتحادي ودون الوطني في الاتحاد الروسي بشأن تعزيز تواصلهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، اعتمدت خطة مشتركة تتضمن أنشطة تهدف إلى إذكاء وعي أمناء المظالم على المستوى دون الوطني وتنمية قدراتهم على تعزيز متابعة توصيات نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتيسير تعاونهم معه.

٥٠- وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، قدّمت المفوضية عرضاً عن كيفية تعزيز مركز حقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا لضمان تقيده بمبادئ باريس والاضطلاع بدوره على نحو أفضل بوصفه آلية وقائية وطنية. وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز اجتماعاً بشأن هذه الآلية في شيسيناو. وعلاوة على ذلك، نظّم مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورات تدريبية لموظفي المركز بشأن حقوق الإنسان وتحليل مشروع القانون على أساس جنساني.

٥١- وفي أيار/مايو ٢٠١٢، شارك موظفون من أمانة المظالم في أوكرانيا في جولة دراسية نُظّمت في مقر المفوضية. وعزّز المشاركون معارفهم في مجال عمل المفوضية وأقاموا اتصالات مباشرة مع موظفي المفوضية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، يسّر مستشار المفوضية المعني بحقوق الإنسان في أوكرانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية تقييم قدرات أمانة المظالم لمساعدة الأمانة الجديدة على تحديد أولويات أمانتها وتعزيز ولايتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وفي إطار مبادرة مشتركة بين المفوضية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشئت إدارة معنية بالآلية الوقائية الوطنية داخل أمانة المظالم وتلقى موظفوها تدريباً.

٥٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نظّمت أمانة المظالم في أوكرانيا كذلك جلسات استماع عمومية بشأن الاستعراض الدوري الشامل الثاني المتعلق بأوكرانيا. واستغلت هذه الجلسات، التي شارك فيها ممثلون حكوميون والمجتمع المدني والمفوضية، لمناقشة مشاكل حقوق الإنسان القائمة وتقديم عرض موجز عن آليات تنفيذ توصيات الاستعراض التي حظيت بالقبول.

٥٣- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، قامت المفوضية، عقب اعتماد قانون بشأن الآليات الوقائية الوطنية في قبرغيزستان، بتزويد موظفي أمانة المظالم الوطنية بالخبرات اللازمة لصياغة القواعد الإجرائية المتعلقة بإنشاء الآلية الوقائية الوطنية التي صادق عليها البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. واستُخدمت هذه القواعد لعقد المجلس التنسيقي الأول للمركز الوطني لمنع التعذيب في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٥٤- وقدم مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى الدعم إلى أمانة المظالم في كازاخستان فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان ونظم دورة تدريبية لفائدة المدربين.

٥٥- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المكتب الإقليمي اجتماعات مع أمانة المظالم في كازاخستان من أجل الدعوة إلى إنشاء آلية وقائية وطنية ودعوة البرلمان إلى اعتماد قانون بشأن إنشاء أمانة مظالم وفقاً لمبادئ باريس.

٥- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٥٦- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية للمفوضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومكاتب المفوضية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتونس وموريتانيا واليمن، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في قطر، تقديم المشورة والمساعدة لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بشراكة مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية.

٥٧- واضطلعت المفوضية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا بعدد من الأنشطة شملت تنظيم زيارات مشتركة إلى السجون وإجراء مشاورات وطنية بشأن العدالة الانتقالية وتنظيم حلقة دراسية حول تنسيق التشريع الوطني مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتنظيم طاولة مستديرة بشأن حالة التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وإنجاز بعثة دراسية إلى المغرب بشأن موضوع العدالة الانتقالية.

٥٨- وعقد مكتب المفوضية في تونس اجتماعاً مع الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في تونس بهدف الاتصال مباشرة بالرئيس الجديد وبحث إمكانيات المساعدة التقنية والتعاون. وأفضت المشورة القانونية التي أسدتها المفوضية إلى إدراج الأحكام المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدستور الجديد.

٥٩- وقدمت المفوضية دعماً تقنياً إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان فيما يتعلق برصد وتوثيق التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل مسؤولين فلسطينيين. وقدم مكتب المفوضية الفرعي في غزة دعماً تقنياً في استعراض عدد من الوحدات التدريبية للهيئة، بما فيها دليل لتدريب الشرطة الفلسطينية ستشارك في نشره المفوضية والهيئة في عام ٢٠١٣.

٦٠- وفي ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عُقد في الدوحة مؤتمر بشأن "تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية". ونُظّم هذا النشاط بالاشتراك بين المفوضية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر. وركز المؤتمر على دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل مواجهة التحديات القائمة في المنطقة وتعزيز قدراتها على العمل طبقاً لمبادئ باريس.

٦١- وفي لبنان، ساهمت المفوضية بنشاط في صياغة قانون بشأن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تكون بمثابة آلية وقائية وطنية. واعتمدت اللجنة البرلمانية المعنية بالإدارة والعدالة مشروع القانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لكن البرلمان لم يعتمدّه بعد.

٦٢- ووفّر كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التدريب والدعم للمؤسسة الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان.

٦٣- ووفّرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التدريب للمؤسسة الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان وليبيا.

باء- الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المبادرات الإقليمية وشبه الإقليمية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٦٤- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، شاركت المفوضية في الجمعية العمومية السنوية لشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين. وشدّدت المفوضية على أهمية إنشاء شبكة وطنية قوية تتألف من مؤسسات تمثل لمبادئ باريس، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال الأنشطة التي تقوم بها شبكات إقليمية أخرى من مؤسسات حقوق الإنسان، ولا سيما مشروع تقييم القدرات الذي وضعه ونفّذه كل من المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ.

٢- أفريقيا

٦٥- في أيار/مايو ٢٠١٢، نظّم مكتب المفوضية الإقليمي لوسط أفريقيا في بوجومبورا الاجتماع الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنتمية إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وشارك ممثلون لمؤسسات حقوق الإنسان في تسعة بلدان في الاجتماع الذي ركّز على بناء قدرات المؤسسات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦٦- وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، نظّم مكتب المفوضية الإقليمي لشرق أفريقيا دورة تدريبية بشأن رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وكينيا. وزوّد هذا النشاط المؤسسات

بما يلزم من الأدوات للاضطلاع بولايتها المتعلقة بالرصد. ونتيجة لذلك، قامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية تنزانيا المتحدة، بعيد انتهاء هذه الدورة التدريبية، بتقديم تقرير إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- آسيا والمحيط الهادئ

٦٧- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كل من المفوضية ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ العمل المشترك الرامي إلى دعم إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وشملت هذه الجهود المناصرة بمعية جهات فاعلة عديدة وتقديم المساعدة التقنية المتواصلة. وعقب إجراء الاستعراض الدوري الشامل، قبلت جلّ دول منطقة المحيط الهادئ التوصيات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. ولقد أعدت ساموا مشروع قانون لهذا الغرض.

٤- أوروبا وآسيا الوسطى

٦٨- في عام ٢٠١٢، قدّمت المفوضية مساعدات تقنية ومالية لغرض إنشاء الأمانة الدائمة للمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي نيسان/أبريل، تم توقيع اتفاق منحة لمدة سنة بين المفوضية ورئيس المجموعة الأوروبية من أجل دعم إنشاء الأمانة وأنشطتها الأولية.

٦٩- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، نظّم مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى حلقة عمل إقليمية بشأن منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وشارك في هذه الحلقة موظفون حكوميون وممثلون لأمانات المظالم والمجتمع المدني في طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وكان الاجتماع يهدف إلى التوعية بمسائل تقديم التقارير في الوقت المناسب، ومؤشرات حقوق الإنسان، وتنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

جيم- مساهمة المفوضية السامية في المبادرات الدولية التي تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١- المؤتمر الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧٠- عُقد المؤتمر الدولي الحادي عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمّان في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ونُظّم هذا المؤتمر في المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن وشاركت في تنظيمه المفوضية ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتمحور موضوع المؤتمر حول "حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وتعزيز المساواة بين الجنسين: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

٧١- وقدّمت المفوضية الدعم المالي لكي يشارك في هذا المؤتمر الخبراء الدوليون والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أقل البلدان نمواً. وبلغ عدد المشاركين في المؤتمر ٢٦٠

مشاركاً من بينهم ممثلون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، ومنظمات حكومية دولية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، وخبراء. واعتمد المؤتمر إعلان وخطة عمل عمان^(١).

٢- اجتماعات المكتب

٧٢- قدّمت المفوضية خدمات السكرتارية والدعم التقني إلى الاجتماعين اللذين عقدهما مكتب لجنة التنسيق الدولية في جنيف يومي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، وفي عمان في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وناقش أعضاء المكتب أولوياتهم الاستراتيجية، بما في ذلك انخراط المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النظام الدولي لحقوق الإنسان. واعتمدوا تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في آذار/مارس ٢٠١٢، وعدّلوا النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية ليشمل الظروف الاستثنائية المفضية إلى إجراء استعراض خاص فوري للمؤسسات الحاصلة على اعتماد.

٣- اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٧٣- قدّمت المفوضية الدعم في مجال خدمات السكرتارية إلى الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في جنيف في آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٤- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان الناطقة بالبرتغالية

٧٤- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نظمت المفوضية في الرأس الأخضر، بالتعاون مع أمانة المظالم، ووزارة الشؤون الخارجية والبرلمان البرتغاليين، ووزارة العدل في الرأس الأخضر، حلقة عمل لفائدة البلدان الناطقة بالبرتغالية بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وشارك في هذا الاجتماع ممثلون عن أنغولا والبرازيل والبرتغال وتيمور - ليشتي والرأس الأخضر وسان تومي وبرنسيبي وغينيا بيساو وموزامبيق، واعتمدوا إعلان برايا الذي دعا الدول إلى إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وحث هذه المؤسسات على طلب الاعتماد أو إعادة الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية.

٥- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتمييز

٧٥- نظّمت المفوضية حلقة دراسية لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف إقرار مشروع منشور أعدته المفوضية بشأن الآليات الوطنية للحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بها من تعصب والقضاء على هذه الظواهر. ويهدف هذا

(١) يرد إعلان وخطة عمل عمان باللغات الرسمية الأربع للجنة التنسيق الدولية (الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية) على موقع اللجنة الإلكتروني على العنوان التالي: <http://nhri.ohchr.org/EN/ICC/InternationalConference/11IC/Pages/Outcomes.aspx>.

المنشور إلى تزويد الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات المساواة وغيرها من الآليات المشابهة والجهات المعنية ذات الصلة بأداة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرين العالميين اللذين عُقدا في ديربان في عام ٢٠٠١ وفي جنيف في عام ٢٠٠٩، والقيام، على وجه الخصوص، بإنشاء مؤسسات أو تعزيز قدرة الآليات الوطنية القائمة على التصدي لمشاكل التمييز.

ثالثاً- التعاون بين آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف- مجلس حقوق الإنسان

٧٦- يعدّ تعاونُ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الآليات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان أحد الشروط الأساسية المنصوص عليها في مبادئ باريس. وواصلت المفوضية، بالتوافق مع لجنة التنسيق الدولية وممثلها في جنيف، دعم إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آليات مجلس حقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٨١ نتائج استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان التي تضمنت أحكاماً بشأن مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة "ألف" في عملية الاستعراض الدوري الشامل وتفاعلها معها.

٧٧- وفي عام ٢٠١٢، نظمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أنشطة قبل انعقاد دورات حقوق الإنسان وأثناءها، وتمثل ذلك فيما يلي: الإدلاء ببيانات وتقديم وثائق مكتوبة، والمشاركة في النقاشات العامة، والقيام، في إطار بنود محددة من جدول الأعمال، بتنظيم أحداث موازية والتفاعل مع الإجراءات الخاصة. وشارك ما مجموعه ٣٠ مؤسسة في اجتماعات دورات المجلس (انظر المرفق الأول)، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالمؤسسات المشاركة في عام ٢٠١١ وعددها ٢١ مؤسسة.

٧٨- واعتمدت في الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان ممارسة جديدة مجدية من حيث التكلفة تمثلت في إدلاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بثلاثة بيانات بالفيديو عقب تقديم تقارير المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وأدلى بيانين بالفيديو في الدورة العشرين وبثمانية بيانات في الدورة الحادية والعشرين.

١- الاستعراض الدوري الشامل

٧٩- انطلقت الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، مع انعقاد الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢.

وأدرج جزء منفصل في تقرير الجهات المعنية لإبراز إسهامات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة ألف.

٨٠- وفي عام ٢٠١٢، زاد عدد الإسهامات المكتوبة المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة "ألف" في تقرير الجهات المعنية المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل، بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من جولة الاستعراض الأولى. وقدم هذه الإسهامات ما مجموعه ١٧ مؤسسة مصنفة ضمن الفئة "ألف" ومؤسسات مصنفتان ضمن الفئة باء.

٨١- وفي عام ٢٠١٢، أدلت ثلثي مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" ببيان بشأن اعتماد النتائج في جلسة علنية لمجلس حقوق الإنسان، وذلك مباشرة بعد البيان الذي أدلت به الدولة موضوع الاستعراض.

٢- الإجراءات الخاصة

٨٢- خلال المناقشات العامة التي جرت خلال دورات مجلس حقوق الإنسان، تفاعل عدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع آليات الإجراءات الخاصة وقدم إسهامات مكتوبة بشأن تقارير المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٨٣- وتزود المفوضية بانتظام المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بمعلومات عن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عند التحضير للبعثات القطرية التي يقومون بها. ويلتمس المكلفون بولايات مساعدة هذه المؤسسات على نحو متزايد لضمان تنفيذ توصياتهم على الصعيد الوطني.

٨٤- وركزت المقررة الخاصة المعنية بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والعشرين على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصفتها مدافعة عن حقوق الإنسان.

٨٥- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ممثل للجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا بصفته خبيراً في مناقشة تمحورت حول مسألة التعاون مع آليات الإجراءات الخاصة ونظمها جامعة بريتوريا، جنوب أفريقيا، بمناسبة يوم حقوق الإنسان.

٨٦- وقدمت المفوضية الدعم إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة فيما يتعلق بإصدار البلاغات المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعرضة للخطر، مع التركيز على الرئيسين السابقين للجنة حقوق الإنسان في ملاوي وتوغو.

٨٧- وقدمت المفوضية الدعم إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا لتنظيم حلقة عمل بشأن وضع خارطة طريق لتنفيذ توصيات المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه.

باء- هيئات المعاهدات

٨٨- واصلت مفوضية حقوق الإنسان دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في اجتماعات هيئات المعاهدات. ونسق كل من أمانات هيئات المعاهدات وقسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية وممثل لجنة التنسيق الدولية في جنيف مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قبل انعقاد كل دورة لبحثها على تقديم معلومات كتابية أو شفوية وحضور الاجتماعات. كما نظّمت المفوضية إحاطات إعلامية لفائدة هيئات المعاهدات وزوّدت المؤسسات المعنية بالتوصيات ذات الصلة والملاحظات الختامية.

٨٩- وفي عام ٢٠١٢، فحصت هيئات معاهدات حقوق الإنسان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ٨٠ دولة من أصل ١٢٧ دولة. وتفاعلت ٤٩ دولة من الثمانين مع هيئات المعاهدات بتقديم التقارير، أو بتزويد هيئات المعاهدات بالمعلومات قبل الاستعراض، أو بحضور الاجتماعات^(٢). وزادت مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنسبة ١٠ في المائة خلال ثلاث سنوات: ففي عام ٢٠٠٩، تعاون مع هيئات المعاهدات ٣٦ بلداً من أصل ٦٩ بلداً توجد فيها هذه المؤسسات.

٩٠- وكانت هيئات المعاهدات تزوّد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمشورة والأدوات اللازمة لتيسير مشاركتها الفعلية بطرق منها إبداء تعليقات عامة وإعداد مذكرات إعلامية والإدلاء ببيانات، فضلاً عن دعوة المؤسسات إلى حضور اجتماعاتها. واعتمدت ثلاث هيئات معاهدات (لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل) تعليقات عامة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعدّلت إحدى الهيئات (لجنة القضاء على التمييز العنصري) نظامها الداخلي حتى يتسنى للمؤسسات المصنفة ضمن الفئة "ألف" مخاطبة اللجنة في جلسة علنية، وأدرجت ست هيئات (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) في أساليب عملها قسماً بشأن مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أنشطتها.

٩١- واعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في دورتها السادسة بعد المائة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ورقة بشأن العلاقة بين اللجنة المعنية

(٢) لا تشمل هذه الاجتماعات الدورات القادمة لبعض هيئات المعاهدات، من قبيل الدورة الثانية والثمانين للجنة القضاء على التمييز العنصري (١١ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٣)، والدورة السابعة بعد المائة للجنة المعنية بحقوق الإنسان (١١-٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣) والدورة الرابعة والخمسين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (١١ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٣).

بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان^(٣). وأقرّت اللجنة في هذه الورقة بدور المؤسسات، ولا سيما تلك التي تمثل لمبادئ باريس، في سد الفجوة بين النظم الدولية والنظم الوطنية لحقوق الإنسان، وزوّدها بمبادئ توجيهية بشأن إجراء الإبلاغ وإجراء تقديم البلاغات الفردية في إطار البروتوكول الاختياري وصياغة التعليقات العامة للجنة والاستفادة منها.

٩٢- واعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في دورتها الثامنة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، مذكرة إعلامية بشأن مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل اللجنة.

٩٣- وشاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات المعاهدات في متابعة تنفيذ ملاحظاتها الختامية. وفي عام ٢٠١٢، قدّمت مؤسسات أرمينيا وآيرلندا وبولندا والنرويج إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري معلومات عن تنفيذ توصيات محدّدة في إطار إجراء اللجنة المتعلق بالمتابعة.

٩٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نظّمت المفوضية حلقة دراسية في لوساكا بهدف تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشاركت عشر مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من الجنوب الأفريقي في هذه الحلقة واعتمدت إعلاناً بشأن تنفيذ الاتفاقية.

٩٥- وفي نيسان/أبريل، نظّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا حلقة دراسية وطنية في أولانباتر بهدف تشجيع التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وتيسير المناقشات بين المؤسسات التي يعتبرها البروتوكول آليات وقائية وطنية. واستدعي عضو من اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وخبير معني بالآليات الوقائية الوطنية من المكتب الإقليمي للمفوضية لآسيا الشرقية بصفتها خبيرين. ونظّمت الحلقة الدراسية بشراكة مع منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ ورابطة منع التعذيب ومكتب منظمة العفو الدولية في منغوليا.

٩٦- وقدّمت المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مساهمة كتابية بشأن الوصول إلى العدالة.

٩٧- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، زار أحد أعضاء اللجنة المعنية بالاختفاء القسري المكسيك وعقد مشاورات مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

جيم - لجنة وضع المرأة

٩٨- في ٢٠١٢، واصلت لجنة التنسيق الدولية، بمعية منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ وبدعم من المفوضية، دعوتها إلى مشاركة المؤسسات الوطنية

(٣) الوثيقة CCPR/C/106/3.

لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة "ألف" في الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة. وحالياً، لم يعد بإمكان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تشارك في دورات اللجنة إلا إذا دُعيت للحضور كطرف في وفد حكومتها. ونصّ مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٤/٢٠ على دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل اللجنة، وتشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة التفاعل مع جميع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة والدعوة إلى المشاركة بشكل مستقل في هذه الآليات، بما فيها اللجنة.

دال - اجتماعات أخرى

٩٩- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شاركت ٤٥ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد أنشئ المنتدى بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٤ بهدف تصميم خارطة تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وركزت المناقشات على الاتجاهات والتحديات القائمة في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية وإطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف".

١٠٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نظمت المفوضية حلقة عمل دولية بشأن توطيد التعاون بين الأمم المتحدة وآليات إقليمية لحقوق الإنسان من أفريقيا وأوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط وآسيا. وشملت المناقشات سبل تحسين تبادل المعلومات، والأنشطة المشتركة، ومتابعة توصيات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان. وشاركت الآليات الوطنية لحقوق الإنسان بنشاط في المناقشة وقدمت عدداً من التوصيات الرامية إلى تحسين تعاونها مع الآليات الإقليمية.

رابعاً- تعاون وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودعمها لها

ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠١- يعدّ التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إحدى أولويات المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الوقت الحاضر، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعه المفوضية السامية لحقوق الإنسان إنشاء وتعزيز هذه المؤسسات في عدد من البلدان عن طريق مبادرات التعاون التقني المشتركة، ومبادرات الدعوة، وتقييم الاحتياجات في مجال بناء القدرات، وتعزيز قدرات الحكومات على الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن المعاهدات الدولية، وإعداد الاستعراض الدوري الشامل ومتابعته.

١٠٢- وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، عُقد في نيويورك الاجتماع السنوي الثاني لاستعراض الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية. وتمثل الغرض من الاجتماع في تقييم التقدم الذي أحرزته الشراكة وتحديد مجالات التعاون المستقبلي لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكاتها الإقليمية والعالمية. وركزت المناقشات على الأنشطة المشتركة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ومشاريع تقييم القدرات والنقص، ودعم المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

١٠٣- وشمل استعراض مشروع تقييم القدرات المشترك بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى المؤسسات الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ الاجتماع الذي عقدته الجهات المعنية في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأعدّ أحد الخبراء الاستشاريين تقريراً عن المشروع.

١٠٤- وتواصل تقديم الدعم التقني إلى لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا من خلال برنامج مشترك للأمم المتحدة معني بحقوق الإنسان. وشمل ذلك الدعم المقدم إلى آليات الرصد والحماية التابعة للجنة. وفي عام ٢٠١٢، شاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تمويل هذا البرنامج.

١٠٥- ودعّم كل من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موزامبيق (انظر أيضاً الفقرة ١٤ أعلاه) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عملية اختيار أعضاء المجتمع المدني في لجنة حقوق الإنسان في موزامبيق من خلال صياغة نظام داخلي لاختيار الأعضاء وتنظيم اجتماع يضم منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان. كما دعّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع دورات من دورات عمل اللجنة وقدم المساعدة التقنية في صياغة قوانين محلية وخطة استراتيجية. وأجري تقييم لاحتياجات اللجنة بغية تحسين قدراتها على جمع الأموال.

١٠٦- ودعّم كل من المفوضية ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينيا إعادة إنشاء ثلاث مؤسسات مكرّسة في الدستور في كينيا، ومنها لجنة حقوق الإنسان، وشاركا في وضع خططها الاستراتيجية وقواعدها وإجراءاتها الإدارية. ووضع برنامج رباعي السنوات خاص بتنمية القدرات المؤسسية والمساعدة البرنامجية لأربعة مجالات استراتيجية رئيسية بهدف دعم ولاياتها المترابطة.

١٠٧- وقدم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنغلاديش الدعم إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال مشروع يركّز على تنمية القدرات المؤسسية؛ ورصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها؛ والتوعية بحقوق الإنسان؛ والبحوث والإبلاغ ووضع السياسات. ونتيجة لذلك، نظّمت المؤسسة عملية تشاور بين الجهات المعنية لإعداد التقرير المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١٢. ونظّمت المؤسسة أيضاً حملات لتوعية الجمهور في جميع أرجاء البلاد، وعززت قدراتها على إسداء المشورة إلى الحكومة في مجال السياسات.

١٠٨ - وفي عام ٢٠١٢، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشراكة مع منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، الدعم إلى اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان لوضع خطة عملها بناء على تقييم داخلي لقدرات المؤسسة أجري في عام ٢٠١١.

١٠٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نُظّمت، في إطار مشروع بناء القدرات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر أيضاً الفقرة ١٥ أعلاه) والاتحاد الأوروبي والذي يرمي إلى دعم لجنة حقوق الإنسان في زمبابوي، دورة لتدريب أعضاء اللجنة على الآليات الدولية والأفريقية لحقوق الإنسان لتمكينهم من التعاون مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وأسدى الخبراء المشورة إلى اللجنة لمساعدتها على إعداد ميزانيتها وتقديمها وعلى شراء التجهيزات.

باء - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١١٠ - قدّمت اليونيسيف الدعم من أجل إنشاء موقع إلكتروني للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك.

١١١ - وعقد مكتب اليونيسيف في بوليفيا شراكة استراتيجية مع أمانة المظالم في بوليفيا (دولة - متعددة القوميات) لتنفيذ الأنشطة المتصلة بحقوق الأطفال والمراهقين في المشاركة.

جيم - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

١١٢ - قدّم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم إلى أمانة المظالم في كولومبيا لإنجاز أنشطة تخدم مصالح المجتمعات الضعيفة والمجتمعات المتضررة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

دال - المنظمة الدولية للفرانكفونية

١١٣ - طوّرت المفوضية والمنظمة الدولية للفرانكفونية ونفّذتا، في إطار شراكتهما الدائمة، برامج مشتركة لبناء القدرات والتعاون التقني من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية ومنها بنن وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وهايتي.

خامساً- التوصيات

ألف- الدول

- ١١٤- تشجّع الدول على تنفيذ توصيات مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان.
- ١١٥- تشجّع الدول على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان حيثما لا توجد مؤسسة، وتعزيز هياكل المؤسسات القائمة واستقلاليتها حتى يتسنى لها تنفيذ ولايتها تنفيذاً فعلياً يراعي توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ومشورة المفوضية.
- ١١٦- تشجّع الدول على ضمان إسناد ولاية واسعة النطاق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتزويد هذه المؤسسات بالسلطات الكافية للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان وكذلك بترخيص لزيارة مراكز الاحتجاز.
- ١١٧- ينبغي أن يتمتع أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وموظفوها بالحصانة عند الاضطلاع بمهامهم بحسن نية.
- ١١٨- تشجّع الدول على تزويد مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان بما يكفي من الموارد البشرية والمالية، وعلى منحها الاستقلالية الذاتية اللازمة لاقتراح مبادراتها وإدارتها وتعيين موظفيها.
- ١١٩- تعدّ العمليات المفتوحة والتشاركية والتعددية مهمة عند إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، وعند اختيار أعضائها وموظفيها وتعيينهم.
- ١٢٠- لقد أثّرت التخفيضات في الميزانية في قدرات المفوضية على المساهمة في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وضمان امتثالها لمبادئ باريس، وخاصة الدعم بخدمات السكرتارية الذي تقدمه إلى لجنة التنسيق الدولية ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد. وبالتالي لا بد من حث الدول الأعضاء على أن تكفل من خلال مساهماتها المالية المقدمة إلى المفوضية استمرار تقديم المساعدة العالية الجودة الفعالة لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتوفير الخدمات للجنة التنسيق الدولية.

باء- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- ١٢١- تناشد مبادئ باريس المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التعاون مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية. وهذه المؤسسات مدعوة إلى مواصلة التعاون مع هذه الهيئات ومتابعة توصياتها.

١٢٢- تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة مناصرتها للمشاركة المستقلة في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها لجنة وضع المرأة ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

١٢٣- تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاستمرار في تطوير ومناصرة تطوير تدابير وآليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشر المعلومات ذات الصلة بذلك.

١٢٤- تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على القيام، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل عمان بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات المعتمدين في المؤتمر الدولي للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المعقود بالأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٢٥- تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل في حالات التراجع على التحلي باليقظة وتوخي نهج استباقي في حماية حقوق الأشخاص المتضررين من التراجع، وفقاً لمبادئ باريس.

Annex I

[English only]

Submissions of national human rights institutions to the Human Rights Council

March 2012 – March 2013

<i>Country/ Institution</i>	<i>Segment</i>	<i>Date</i>
South Africa Human Rights Commission	Agenda item 3: report of the Special Rapporteur on the right to food on his mission to South Africa	March 2012
Equality and Human Rights Commission (Great Britain)	Agenda item 3: report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment	March 2012
Australian Human Rights Commission	Agenda item 6: universal periodic review	March 2012
National Human Rights Commission of Cameroon	Agenda item 3: promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development	March 2012
	Agenda item 6: universal periodic review	
	Agenda item 10: Technical assistance and capacity-building	
National Human Rights Institution of Timor-Leste	Agenda item 3: promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development	
Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions	Agenda item 8: follow-up to and implementation of the Vienna Declaration and Programme of Action	June 2012
	Agenda item 3: promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development	

<i>Country/ Institution</i>	<i>Segment</i>	<i>Date</i>
Irish Human Rights Commission	Agenda item 3: promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development	June 2012
Network of African National Human Rights Institutions	Agenda item 3: promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development	June 2012
New Zealand Human Rights Commission	Agenda item 8: follow-up to and implementation of the Vienna Declaration and Programme of Action	June 2012
National Centre for Human Rights of Jordan	Agenda item 3: promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development	June 2012
National Human Rights Institution of Timor-Leste	Agenda item 3: report of the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights on her mission	June 2012
Conseil national des droits de l'homme du Royaume du Maroc	Agenda item 6: universal periodic review	June 2012
Equality and Human Rights Commission of Great Britain	Agenda item 3: promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development	June 2012
Canadian Human Rights Commission	Agenda item 6: universal periodic review Agenda item 6: universal periodic review: annual discussion on gender integration	September 2012
Equality and Human Rights Commission of Great Britain	Agenda item 2: annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General	September 2012
Irish Human Rights Commission	Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders on Ireland	March 2013

<i>Country/ Institution</i>	<i>Segment</i>	<i>Date</i>
Malawi Human Rights Commission	High-level segment: panel on the Vienna Declaration and Programme of Action	March 2013
	High-level segment: panel on human rights mainstreaming	
	Agenda item 3: report of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of human rights	
National Commission for Human Rights of Rwanda	Agenda item 3: report of the Special Rapporteur on adequate housing	March 2013
Australian Human Rights Council	Agenda item 6: universal periodic review	March 2013
Equality and Human Rights Commission (Great Britain)	Agenda item 3: report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment	March 2013
Palestinian national institution for human rights	Agenda item 7: report of the independent international fact-finding mission to investigate the implications of the Israeli settlements on the civil, political, economic, social and cultural rights of the Palestinian people throughout the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem	March 2013
South Africa Human Rights Commission	Agenda item 3: Special Rapporteur on the right to food	March 2012
National Human Rights Institution of Timor-Leste	Agenda item 3: promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development	March 2012
Mexico national human rights institution	Agenda item 3: promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development	March 2012
National Human Rights Institution of Timor-Leste	Agenda item 3: report of the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights on her mission	June 2012

<i>Country/ Institution</i>	<i>Segment</i>	<i>Date</i>
Ombudsman of Serbia	Agenda item 2: annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General	June 2012
Meso-American WHRD Initiative / JASS	Situation of women human rights defenders, twentieth session	September 2012
Paraguay Comité de América Latina y el Caribe para la Defensa de los Derechos de la Mujer	Panel on women's rights and the report of the Special Rapporteur on extreme poverty, twentieth session	September 2012
Protector of Citizens of the Republic of Serbia	On the newly adopted Belgrade Principles on the relationship of national human rights institutions and Parliament, twentieth session	September 2012
SUHAKAM (Malaysia)	Panel on freedom of expression and the Internet, twenty-first session Panel on access to justice of indigenous peoples, twenty-first session	September 2012
South African Human Rights Commission	Agenda item 6: consideration of universal periodic review reports: South Africa, twenty-first session	September 2012
Committee on the Administration of Justice (independent human rights organization, Northern Ireland)	Agenda item 6: consideration of universal periodic review reports: United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, twenty-first session	September 2012
Indonesia	Infid: religion-based violence and human rights abuses in Papua Agenda item 6: consideration of universal periodic review reports: Indonesia, twenty-first session	September 2012

Annex II

[English only]

Second cycle of the universal periodic review (2012-2016)

<i>State (in order of review)</i>	<i>Second cycle</i>	<i>Written contribution for summary (as used)^a</i>	<i>Oral statement to Human Rights Council (A-status national human rights institutions only)</i>	<i>Written documents circulated in advance of Human Rights Council session</i>
Bahrain	13th (May/June 2012) [ICC status as at December 2011, A/HRC/20/10]	-	-	-
Ecuador		yes (A status)	-	-
Tunisia		yes (B status 2009)	-	-
Morocco		yes (A status)	21st HRC yes	21st HRC- yes
Indonesia		yes (A status)	21st HRC yes	-
Finland		yes (no ICC status)	-	-
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland		yes (3 A status)	yes (on behalf of 3 A-status)	-
India		yes (A status)	21st HRC yes	-
Brazil		-	-	-
Philippines		yes (A status)	21st HRC yes	-
Algeria		(B-status 2010)	-	-
Poland		(A-status)	-	-
Netherlands		(B status since 1999; 2010)	-	-
South Africa		yes (A status)	21st HRC- yes	-
Czech Republic	14th (October / November 2012) - [ICC status as at May 2012]	-		
Argentina		yes (A status)		
Gabon		-		
Ghana		yes (jointly with NGOs)		
Peru		yes (A status)		
Guatemala		yes (A status)		

^a “Yes” is indicated only where contributions were made.

<i>State (in order of review)</i>	<i>Second cycle</i>	<i>Written contribution for summary (as used)^a</i>	<i>Oral statement to Human Rights Council (A-status national human rights institutions only)</i>	<i>Written documents circulated in advance of Human Rights Council session</i>
Benin		(C status since 2002)		
Republic of Korea		Yes (A-status)		
Switzerland		yes (C status since 2010: FCR) - (C status since 2009: CFQF)		
Pakistan		-		
Zambia		(A-status)		
Japan		-		
Ukraine		yes (A-status since 2009)		
Sri Lanka		yes (B-status since 2007)		
France	15th (Jan/Feb 2013) - [ICC status as of May2012]	yes (A-status)		
Tonga		-		
Romania		(C-status since 2007/2011)		
Mali		(B-status since 2012)		
Botswana		-		
Bahamas		-		
Burundi		yes (A-status)		
Luxembourg		yes (A-status)		
Barbados		(C-status since 2001)		
Montenegro		yes (no ICC status)		
United Arab Emirates		-		
Israel		-	Not yet reviewed	Not yet reviewed
Liechtenstein		-		
Serbia		(A-status since 2010)		

Annex III

[English only]

Engagement of national human rights institutions in the work of the treaty bodies (April 2012 – March 2013)

<i>Committee</i>	<i>Number of States parties reviewed</i>	<i>Number of States parties with a national human rights institution</i>	<i>Submission of information</i>	<i>Briefing</i>	<i>Attendance</i>
Committee on Torture	17	11	7	6	6
Committee on the Elimination of Racial Discrimination	21	14	5	3	4
Committee on Economic, Social and Cultural Rights	12	10	6	6 (3)	7
Human Rights Committee	10	7	4	4	4
Committee on the Elimination of Discrimination against Women	27	11	3	2 (2)	3
Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families	4	3	0	1 (1)	1
Committee on the Rights of the Child	32	21	7	5	5
Committee on the Rights of Persons with Disabilities	4	3	1	0	0
Total	127	80	35	27	30